التراث العربي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق

العددان : ١١ ـ جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ نيسان « أبريل » السنة الثالثة
١٢ ـ رمضان ١٤٠٣ هـ تموز « يوليو » ١٩٨٣ م

المدير المسؤول :
علي عقله عرسان

رئيس التحرير :
د. عبد الكريم اليافي

هيئة التحرير :
د. عبد الهادي هاشم
د. ابراهيم الكيلاني
د. نشأت الحمارنة
د. عدنان درويش

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

ترسل المواد والمراسلات الى العنوان التالي :
اتحاد الكتاب العرب ، مجلة التراث العربي ، دمشق ، ص.ب : ٣٢٣٠ ـ ٨١٦٣٩٩ ـ ٨١٦٣٢٩

المحتـــــوى

ص

- مكانة الشريعة وشأوها الاجتماعي ..... د. عبد الكريم اليافي ٧
- الاجتهاد في التشريع الاسلامي ..... د. ابراهيم سلقيني ١٧
- جوانب التبليغ والامامة والقضاء في شخصية النبي ﷺ ..... د. محمد سعيد رمضان البوطي ٣٦
- النظرية العامة للشريعة الاسلامية تحدد ذاتيتها وطبيعة هدفها العام ..... د. فتحي الدريني ٥٥
- مصادر التشريع غير المقبولة في الاسلام ..... د. وهبه الزحيلي ٩٨
- رجوع المتهم عن الاقرار الصادر عنه ..... د. احمد الحجي الكردي ١١٢
- الاجتهاد الفقهي بالشام في العصر الأموي ..... د. محمد الزحيلي ١٢٩
- خبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة ..... د. نور الدين عتر ١٥٨
- ابراهيم بن أدهم ..... مصباح قلونجي ١٧٧
- المجلس ٢٣٨ في فضل أبي اسحاق سعد بن أبي وقاص ..... تحقيق : سكينة الشهابي ١٨٧
- نظرة جديدة في تاريخ نشأة اللسان العربي ..... د. جعفر دك الباب ١٩٧
- القياس وصيغ المبالغة « توطئة في القياس » ..... صلاح الدين الزعبلاوي ٢١٢
- خالد بن الوليد على فراش المرض في حمص ..... نذير الحمامي ٢٣٣
- العوامل والعلل و « الرد على النحاة » ..... موفق السراج ٢٤١
- أمراض الملتحمة عند العرب ..... د. مؤنس محمود غانم
د. صلاح محمود غانم ٢٤٩
- نحو معالجة جديدة للصورة الشعرية ـ بنية الصورة في شعر أبي تمام ..... د. فهد عكام ٢٥٤
- أصل لفظ Alcool العربي وما نقول مقابله أغول أم كحول ؟ .. د. عبد الكريم اليافي ٢٧٥
- مسرحية بهيسة بنت أوس ـ نموذج الفتاة العربية ..... رفا صالي ٢٩١
- بريد المجلة ٣٠٠

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

القياس وصيغ المبالغة

«توطئة في القياس»

صلاح الدين الزعبلاوي

القياس هو حمل الفرع على الأصل لعلة جامعة بينهما ، باعطاء المقيس حكم المقيس عليه • وقد تشعبت آراء الأئمة في الأخذ به في مسائل كثيرة • فمنهم من اشتد فنهج له حدوداً ضيقة لا يعدوها ، ومنهم من تعلّق به فجرى فيه بغير عنان • واذا كان لا بد من التوجه الى القياس ما سمحت به طرائق العربية، لأنه المعوّل عليه في نماء اللغة وارتقائها ، والسبيل الى تسني ما تعسر فمزمناله من نادّها وشاردها ، ذلك لتكفي ما تستكفي وتؤدي ما تستأدى من مسايرة شؤون العصر ومستحدثاته ، أقول اذا صح التوجه الى القياس ماجادت به أصول العربية، فان ما نعنيه بالقياس هنا، هو قياس التصريف والاشتقاق ، وقياس النقل والمجاز • وقد بسطنا القول في ذلك حين الكلام على تدرج المعاني والاشتقاق الصغير والكبير من فصول المجلة • أما قياس النحو الذي يُراد به الاستدلال الذهني لاستنباط القواعد وتعليلها فان في الغلو فيه بعداً عن خصائص اللغة ، ونأياً عن طبيعتها • ذلك أن في تحكيم المقاييس العقلية في كثير من مسائل النحو ما يضيّق واسعاً ويمنع سائغاً ، بل يحظر صحيحاً فصيحاً • فطرائق العربية لا تقاس بمقاييس عقلية كما تقاس مسائل المنطق وقضايا الفلسفة وعلم الكلام • وليس النحو قياساً كله • قال ابن جني في الخصائص (٤٢/٢) : و معاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياساً • لكن ما أمكن ذلك منه قلنا ونبهنا عليه) • وليس الوجه أن يقال (النحو كله قياس) كما قال أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في كتابه (لمع الأدلة/ ٩٥) في الرد على من أنكر القياس • ففي كلامه سرف وايغال اقتضاهما المناظرة والجدال من جهة ، ومهد لهما تحكيم الفلسفة في النحو من جهة أخرى •

* * *

هذا ولا شك أن المستحب من قياس النحوهو ما اعتمد لوضع القاعدة واستنباط الحكم فأفاد في تهذيب اللغة وتشذيبها • والذي اتخذلتعليل الظاهرة اللغوية فكان وسيلة الى وعي نظم اللغة وتعليمها • ويرتكز مثل هذا القياس على ما أسموه (العلة التعليمية) و (العلة القياسية) •

أما العلة التعليمية فقولك هذا مرفوعلأنه فاعل ، وذاك منصوب لأنه مفعول به • وأما القياسية فالتي تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه فيما تصوروا أو ظنوا أنه علة موجبة للحكم فيهما ، كحملهم بناء اسم (لا)النافية للجنس ، على بناء (خمسة عشر) • وتتعدد الآراء في تحديد العلة القياسية فتختلف باختلاف وجهات النظر والاعتبار • وقد تتجاذب الحكم الواحد علتان أو أكثر فيبنى على قياسين أو أكثر • كما يتأتى أن يكون حكمان متضادان في المسألة الواحدة فتقتضيهماعلتان مختلفتان، فيُبنى كل منهما على قياس. كما مثل له ابن جني في الخصائص (١/١٧١ــ ط ١٩١٣) • ومن ثم ذهب المجددون في النحو الى انمام النظر في هذه العلل ، والعملعلى الاهتداء الى الأشمل منها في الحكم ، والأظهر في التعليل ، والألصق بالمربية •

ومهما يكن من شيء فان القياس الذياستند فيه الى احدى العلتين التعليمية والقياسية ، انما يجانس طبيعة اللغة وخصوصها ، دون القياس الذي اعتمد على العلة الجدلية النظرية فنحا نحو الفلسفة واتسم بسمتها ، وغدا صناعة أو رياضة عقلية ونشاطاً ذهنياً ، بل جُعل التعليل فيه أصلاوغاية ، لا وسيلة وحاجة • وبين القياسين من التفاوت والتنافر ما لا خفاء به ولا لبس • فقولك (أن وأخواتها) أشبهت الفعل المتعدي اذا تقدم مفعوله على فاعله ، فنصبت اسمهاورفعت خبرها ، كما نصب الفعل مفعوله ورفع فاعله ، قولك هذا تعليل قياسي • لكن ايغالك في البحث عن وجه هذا الشبه ، وقولك ان (ان) تشبه الفعل لفظاً لأنها ثلاثية ،ومعنى لأنها تفيد التوكيد ، فاذا خُففت ذهب شبه الفعل فقل عملها ، قولك هذا تعليلجدلي نظري •

هذا وقد وفق ابن جني في انكار العلل الثواني أو علة العلل ، فاعتد منها ما جاء تتميماً للعلة الأولى وشرحاً لها • لأنك اذاابتغيت علة لكل علة فطلبت العلل الثوالث فيما بعد ، أدّاك هذا الى مالا يُعد منها ولايُحصى •

وشيء آخر لا بد من التعويل عليه فيالتعليل ، وهو اقتران صحة الحكم النحوي بسلامة المعنى دون التعلق بما تقتاد اليه براعةالصناعة والافتنان بها من الجدل والتاويل • كذلك كان كثير من الأوائل • ولقد أراد عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) بكتابيه دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة أن يشير ، فيما نبهعليه ، الى أن أصل المعنى يمكن ان يعبر عنه بطرق مختلفة وأساليب متباينة ، وان لكلعبارة من ذلك معنى تتفرد به • وليس يسوغ أن تؤدي العبارتان معنى واحداً ، الا اذااتفقتا بنية وتركيباً من كل وجه •

واذا كان ابن جني قد نبه على نحو من هذا حين قال في الخصائص (١/٣٤٥) : (ووجه جوازه من قبل القياس انك انما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين) وقال (لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران ، فاعرف ذلك) . أقول اذا كان بعض النحاة قد أشار الى ذلك ووعاه فقدفات الكثير منهم أن يُعنوا به ويفصحوا عنه ويأخذوا بمنهاجه ، فقد تنكبوا سبيل المعاني وأغرقوا في العناية بالصناعة اللفظية وقصروا الاهتمام على ضبط الأواخر . ولا يخفى أن النحو عند الأوائل هو علم العربية الذي يعرف به وجهة كلام العرب وما يقصدون اليه في التعبير عن أغراض النفس . وقد أشار الى ذلك الأشموني حين قال (وهو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها) كما أشار اليه ابن عصفور في المقرّب حين ذكر (أن المراد هنا بالنحو قولنا علم العربية ، لا قسيم الصرف) . أما عند المتأخرين فقد غدا النحو (علم الاعراب والبناء) كما نبه عليه الصبان حين قال (واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف) ، وأردف (وعليه فيعرّف بانه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم اعراباً وبناء ، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الاعراب والبناء) . وهكذا تحول النحو مما كان عليه من البحث في صحة تأليف الكلم للتعبير عما في النفس من أغراض، الى البحث في ضبط الأواخر اعراباً وبناء ، ضماناً لسلامة اللسان من اللحن ، وبسط الكلام في عوامل ذلك والاسهاب في تعليله بالجدل النظري . فبدا النحو بذلك وقد غارماؤه وشاه بهاؤه وساء مذاقه . والا فان توكيد العناية بالمعاني كان يوجب دراسة اللفظ في تركيب الجملة بدراسة موقعه من التركيب عامة من حيث اتصاله بالأجزاء الأخرى وتأثره بها وتأثيره فيها . ثم دراسة الجملة مجتمعة الشمل من حيث صورة التعبير وأسلوبه . وقد جُرد النحو من هذا كله وخُصت به علوم البلاغة كالمعاني والبيان . واذا كان المتأخرون قد آثروا الجملة بطرف من الدراسة فقد قصروا كلامهم في ذلك غالباً على موقعها من الاعراب . أما دراسة الجمل من حيث توظيفها في المعاني والتعبير عنها فقد بعد أن يكون من خصوص النحو وموضوعه .

□ نشأة القياس واتساعه :

اذا عدنا الى الأوائل من النحاة رأينا أن أول من عمل بالقياس من الأئمة هو عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) . فكان أقدم من انتهج القياس وارتاح اليه وأخذ بالأكثر والأغلب . ففي طبقات الزبيدي(٢٥) : (قال ابن سلاّم : عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل) . ونحو من ذلك في نزهة الألباء (٢٣) لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري .

أما ما اشتهر واستفاض من أن أول خطة اتخذت لوضع النحو كانت لأبي الأسود الدؤلي الكناني (٦٩ هـ) كما جاء في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ) والزبيدي في طبقاته (٣٧٩ هـ) وابن النديم في الفهرست(٤٠٠ هـ) وسوى ذلك ، فيبدو أن هذه الخطة لم تكن تعدو عند التحقيق (نقط المصحف) . والمراد بذلك الاهتداء الى ما اتخذ رمزاً للشكل في الرفع والنصب والجر ، صوناً للسان من اللحن . وقد وفق الأستاذ

أحمد أمين رحمه الله في ضحى الاسلام ، حين أشار الى ذلك ، وأيده فيه الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه (أصول النحو) حين قال :(**والشكل أعود على حفظ النصوص من حدود النحو • ولعله أعظم خدمة قدمت للعربية حتى الآن**) • فالدؤلي لم يعمد الى تأصيل الأصول النحوية وتقعيد قواعدها فيما أسموه ب (التعليقة) • ودليلنا على ذلك هو كتاب سيبويه نفسه ، وهو دليل فاصل • فقد روى سيبويه في كتابه عن الخليل غالبا كما روى عن الأخفش الأكبر ، وروى عن عيسى بن عمر وعن أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب • وروى عن عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي • لكنه لم يتجاوز الحضرمي الى امام قبله • فما الذي يعنيه هذا ؟ أغلب الظن أن الحضرمي هو أول من وضع أصول النحو وقياسه فهو رأس البصرية •

وخلف الحضرمي أئمة أخذوا بالأكثر والأغلب وعولوا على القياس كعيسى بن عمر (١٤٩ هـ) وأبي عمرو زبّان بن العلاء (١٥٤هـ) ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ) • ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) وهو يعد بحق عميد النحاة (فهو الذي بسط النحو ومد أطنابه وسبب عللـه وفتق معانيه ••واكتفى في ذلك بما أوحى الى سيبويه من علمه • ولقنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته ، فحمل ذلك عنه وتقلده ، وألّف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدم وامتنع على من تأخر بعده) كما ذكره الزبيدي في (مختصر كتاب العين) • وقد شف عمل الخليل حقا عن عبقرية نادرة فاختط للنحو نهجاً لغوياً سليماً ، وألّف في اللغة فكان فسيح الخطوة بعيد الغور ، في معجمه الفريد كتاب العين ، بل رصد الأصوات اللغوية وصفاتها فكان له فيها رأي متقدم حصيف ، وتعلق بموسيقا الشعر وكشف عن لطافة الحس فاتخذ لأوزان الشعر ستة عشر بحراً •

ثم توالى الأئمة فجاء الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد (١٧٧ هـ) فروى عنه سيبويه • وهو لم يعرف بأنه من أهل القياس والتعليل ، فاذا عمد اليهما كان أدنى الى خصوص اللغة ومراعاة سلامة المعنى في تعدد وجوه الاعراب •

وجاء سيبويه عمرو بن عثمان (١٨٠ هـ) فطلع على الملأ بكتابه الفذ ، يعوّل فيه على الأكثر والأغلب • ينهج طريق القياس والتعليل ويعلّم البحث فيهما كما يعلّم النحو • وقد اختلف سيبويه الى مجلس أستاذه الخليل ،وأقبل عليه وأطال التلقي عنه ، فلفت نظر أستاذه فكان محل عنايته وموضع اختصاصه •استوفى سيبويه ما أملي عليه رواية ورأيا وتعليقا وشرحا ففاضل ووازن وأحكم الرأي فادى فأحسن التادية وكان صادقا فيما أداه •

وجاء الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة(٢١٥ هـ) وتضاربت فيه الآراء وتدافعت ، وقد امتدحه الكوفية • والثابت أنه كان من الحفاظ النقلة ، لكنه كان يتكسب بعلمه •• واشتهر قطرب محمد بن أحمد بكتابه العلل في النحو (٢٠٦ هـ) ، والمازني أبو عثمان بكتابيه علل النحو والتصريف •

ثم اتسع القياس وجعل ينحو نحو المنطق والفلسفة كما تجلى ذلك عند المبرّد أبي العباس بن أبي يزيد (٢٨٥ هـ) وقد خلّف الكامل والمقتضب ، والزجاج

أبي اسحاق (٣١١ هـ) فالف الاشتقاق والأمالي، وابن السراج أبي بكر (٣١٦ هـ) وقد وضع الأصول وتلمذ للمبرد وصادق الفليسوف الفارابي وكان قوي الصلة به فتلمذ له في المنطق ، كما تلمذ الفارابي لصاحبه في النحو • وقد أخذ عن هؤلاء أبو سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) وله شرح الكتاب ، وعلي بن عيسى الرماني (٣٤٨ هـ) وله التفسير ، وأبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) وله الايضاح والتكملة ،وأبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) وله الخصائص وسر صناعة الاعراب والمحتسب •وقد استفاضت شهرة ابن جني فسبق أقرانه وشأم شأواً فبلغ الذروة في الأصالة وكان اماماً مقدماً في القياس •

وعُرف من أئمة القياس بعد أبي علي وأبي الفتح جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري صاحب الكشاف والمفصّل (٥٣٨هـ) وابن الشجري هبة الله أبو السعادات العلوي صاحب الأمالي (٥٤٢ هـ) وابو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الانباري صاحب المصنفات النفيسة ، لا سيما الاعراب في جدل الاعراب والانصاف في مسائل الخلاف ولمع الأدلة (٥٧٧ هـ) والعكبري عبد الله بن الحسن صاحب اللباب واعراب القرآن وتفسيره (٦١٦ هـ) •

* * *

هذا واذا كان الحضرمي هو رأس البصرية (١١٧ هـ) فقد اختلف فيمن يمكن أن يكون رأس الكوفية فقد جاء في المظان أن بعض أئمة البصرة قد هجروها الى الكوفة فأقاموا بها ، وكان أشهر هؤلاء أبو جعفر الرؤاسي محمد بن أبي سارة (١٩٠ هـ) وهو أول من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة فأخذ عنه الكسائي أبو الحسن علي بن حمزه (١٨٩ هـ) وهو امام الكوفية ، كما كان الخليل امام البصرية ، وأخذ عن الرؤاسي الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ) ، وهو علم الكوفية بعد الكسائي • واذا قال سيبويه (قال الكوفي) فقد عنى الرؤاسي هذا • وبذلك يمكن أن يعد الرؤاسي رأس الكوفية مع عمه معاذ بن مسلم الهرّاء مبدع علم التصريف ،وقد عمر طويلا (١٨٩ هـ)• قال الفيروزابادي في البلغة :

(أبو جعفر الرؤاسي أستاذ أهل الكوفة في العربية) •

واذا كان الكسائي قد نهج حدود المذهب الكوفي في التعويل على النقل خلافاً للبصرية في اعتمادها على النظر العقلي فان الفراء قد شايع الكوفي فيما استن من أصول ، ولو خالفه في كثير من المسائل ، بل دافع عن النهج الكوفي حتى غدا وكأنه امام الكوفية • وهكذا قد استمسك بالرواية وأبى للنحوي أن ينهج نهج المتكلمين والمناطقة والمتفلسفين • وكان القرآن مادته الأولى في روايته ، فبدا أمينا على خصوص اللغة وطبيعتها ، كما كان ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١ هـ) من بعده مخلصاً لهذا النهج مردداً لأقوال الفراء ، محتجاً بآرائه ، غير عابىء بالتعليل • ولم يعرف عن ثعلب أنه حاول فلسفة اللغة أو منطقة النحو ، كما حاول البصريون وخصمهم منهم ، وهو المبرّد • ويُعزى الى ثعلب الفضل في اشاعة المذهب الكوفي والتبشير به ، كما يُعزى الى المبرّد دعوته الى البصرية ، وبراعته في الاغراء بها •

☐ قياس البصرة وقياس الكوفة :

هذا واذا كان البصريون قد عنوا بالقياس ومضوا فيه وأوغلوا حتى تجاوزوا طبيعة اللغة وخصوصها ، فقد كان للكوفيين أصولهم وقياسهم وعللهم • وهم لم يقتصروا على الوصف دون الاستدلال والاعتلال • ولا ننس قول الكسائي :

انما النحو قياس يتبع ... وبه في كل أمر ينتفع

بل لا ننس منزلة الفراء في التعليل والقياس ، وقد اعتمد الكوفيون على السماع والقياس ، كما فعل البصريون ، وكان أوائلهم أعنى بالسماع منهم بالقياس ، وأشد حرصا على الوصف منهم على التعليل ، كما كان أوائل البصريين أنفسهم • واذا كان الكوفيون لم يدركوا شاو البصريين في الأخذ بالقياس، وكانوا أدنى الى القصد منهم الى الايغال ، فليس صحيحا أنهم عولوا على كل مسموع • ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ ويقيسون عليه ، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس • واني لأستشرف قول الأستاذ أحمد أمين ، رحمه الله ، في كتابه ضحى الاسلام(٢/٢٥٩) : (أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك ، ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ، ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة • بل يجعلون الشذوذ أساسا لوضع قاعدة عامة) ، أقول اني لأستكثر هذا القول ولو شد منه قول السيوطي في بغيه الوعاة (ان الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز الا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه) •

ذلك أن الكوفية انما تجيز استعمالا قد يبند عن قواعد البصرية ويشرد عليها ، ولكنها لا تقر استعمالا يخرج عن قواعدها هي • وقد يكون في ضوابط البصرية ما يمنع مسموعا ، وفي ضوابط الكوفية ما لا يطرحه ولا يأباه • ذلك أن مذهب الكوفية أكثر تشعبا وأوسع رواية ، ومذهب البصرية أوسع قياسا وأضيق رواية • على أن اتساع القياس البصري المبني على العلل العقلية المنطقية قد يمنع السائغ ، ويضيق عن المسموع • وهذا ما دعا المتأخرين من النحاة ألا يجروا على مناهجهم أو يأخذوا اخذهم • قال أبو حيان (نحن لم نتعبد بمذهب البصرية وانما نتبع الدليل) • وقال في البحر المحيط (٢/٣٦٣) : (والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه) • وقال :(٤/٢٧١) : (هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراءة ، ولا يجوز لهم ذلك) • وقال أبو عمرو الداني في جامع البيان (وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل • والرواية اذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة) • وقال الشيخ عبد العظيم الزرقاني في كتابه (مناهل العرفان ٤١٥) : (فاذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة ، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو ، وما قعدوا من قواعد ••) • وهكذا تحلل ابن مالك وابن هشام فيما اجتهدا فيه ، من حدود البصرية في كثير من الأحيان ولو تهيأ للنحو من الأئمة من استنوا بهذه السنة ونهجوا هذا السبيل فتمنعوا على المتابعة والمشايعة ، وفازوا من التعبد بمذهب مخصوص ، ونجوا

مما لاتحتمله طبيعة اللغة، أو يأباه خصوصها من الجدل ، وعنوا بنحو الكوفية كلما أوغلت البصرية في التعليل فتنكبت الجادة ، وعولوا على القرآن وأثروا ماجاء فيه على كل مروي، لكان لهم خطة سديدة سوية في التجديد والاحياء .

☐ الظاهرية والقياس :

اذا كانت هناك طائفة قد مجّت القياس فهي الظاهرية . لكنها أنكرته في الفقه خاصة . وقد بدا أن بعض النحاة قد دعوا الى ذلك في النحو أيضاً . والمذهب الظاهري في الأصل مذهب فقهي دعا اليه في القرن الثالث الهجري أبو داود بن علي بن خلف البغدادي امام أهل الظاهر في المشرق وتولى الدعوة اليه والاحتجاج له والمنافحة عنه في القرن الخامس الهجري الامام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، معتقداً أن القرآن انما يجب أن أن يُحمل على ظاهره ولا يحال عن ظاهره البتة ، اللهم الا أن يأتي نص أو اجماع أو ضرورة حس على أن شيئاً منه ليس على ظاهره ، وأنه نقل من ظاهره الى معنى آخر. فالانقياد حينئذ واجب لما يوحيه ذلك النص والاجماع والضرورة . وقد جاء تفصيل ذلك في كتب ابن حزم الأندلسي لا سيما (ابطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل) .

☐ ابن مضاء والقياس :

عاش ابن مضاء في القرن السادس الهجري فبدا أنه اتخذ مذهبه في النحو على مثال مذهب الظاهرية في الفقه . أي أنه أنكر القياس كما أنكرته وعوّل على النص كما عوّلت عليه ، وذلك في كتابه الشهير (الرد على النحاة) ، لكن هذا لا يتسنى في الأصل لأن في علل النحو من فسحة النظر ما لا تتسع له علل الفقه أحياناً كثيرة . كان يكون البحث في علة مناسك الحج وترتيبها ، وفرائض الصلاة وعدد ركعاتها فتجد مرد وجوبها الى ورود الأمر بها بحكم الشريعة ، أي بالنص . قال ابن جني في الخصائص (١/٥٢ ـ ط/١٩١٣ م) : (فأول ذلك أنا لسنا ندّعي أن علل العربية في سمت العلل الكلامية البتة ، بل ندّعي أنها أقرب اليها من العلل الفقهية) . وأردف :(واذا حكمنا بديهة العقل وترافعنا الى الطبيعة والحس ، فقد وفينا الصنعة حقها ،وَرَبأنا بها أفرع مشارفها) .

أقول انما ثار ابن مضاء على النحاة وعاف مذهبهم في (العامل) لغلوّهم في التعليل ، فاستبعد الجدل النظري والحجاج الفلسفي ، وكل ما يناى باللغة عن طبيعتها وينحرف عن خصوصها ، وعوّل على النص وأغفل القياس من هذه الجهة . لكن ابن مضاء قد أخذ نفسه بنوع من القياس ، ذلك أنه أقرّ (العلّة) وأبى (علّة العلّة) أو العلل الثواني والثوالث، كما أنكرها ابن جني نفسه. واقرار (العلة) يدعو الى البحث في العلة الجامعة والتماس القياس الذي لا بد منه . والا فكيف يمكن أن تنهض لغة لا يعمل قياس على رسم ضوابطها وشرع حدودها، ويمهد لها سبيل التوليد والنماء ومذاهب الاتساع والارتقاء .

☐ القيـاس والسـماع :

اذا كان التعويل على السـماع مرده في الأصل الى الحرص على ضبط اللغة وكفالـة سلامتها أيام كان يعمل الأئمة على حصرهـا وتدوينها، فينبغي ألا يكون حائلا دون مايمكن أن يلتمس فية علة جامعة فيبنى عليه قياس ،في كل ما تدعو اليه حاجة التعبير والاصطلاح فتأذن به طرائق النقل والمجاز وسبل التصريف والاشتقاق · والا كان السماع قيداً يحجـر اللغة عن التوالد والانبساط ويقصر خطاهـا عن استجابة أو مؤاتاة · ولا خفاء بأن سبـل التصريف وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسـباب ومسبباتهـا ما يشوب القياس في قواعد النحو · ومن ثم لم يفض التعويل عليها الى شيء مما آل اليه الاغراق في قياس النحو وتعليله ، من النـأي باللغـة عن خصـوصهـا وتحيُّف طبيعتهـا والانزواء بها عن سبيل المعاني الى الافتنـان بصناعة الاعراب ، حتى انقبض هذا الاعراب عن أن يكون دليل المعـاني وسـبيل الابانـة والافصـاح ·

وقد أخذ مجمع اللغة القاهري بقياس التصريف والاشتقاق هذا في مؤتمراته حـين أجرى القياس في كثير من المشتقات على ما ذكرناه ونذكره في أبوابه ·

☐ القياس في صيغ المبالغة :

هذا بحث طريف قلما خاض فيـه الباحثون · اذ لم يصرح الأئمة الأوائل بقيـاس اشتقاق صيغ المبالغة ولم يشر اليه ابن مالك في ألفيته حين قال :

فعّـال او مفعـال او فعـــول في كثـرة عـن فـاعـل بديـل
فيستحـق مـالـه مـن عمـــل وفي فعيـــل قـلّ ذا وفَعِـــل

فانت ترى أن ابن مالك لم ينبه علـى قياس اشتقاق صيـغ المبالغـة هذه · وكـل ما عناه هنا أن صيغ (فعّال ومفعال وفعول) تنوب كثيراً عن (فاعل) للدلالة على المبالغة وتعمل عمله ، وقلّ ذلك في (فعيل وفَعِل) · وقـال الامـام الأشـموني في شـرح ما تقـدم من قـول ابن مالـك (٣/١١٤) :(أي كثيراً ما يحوّل اسـم الفاعل الى هـذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير فتستحق ماكان له من عمل) · فقال الامام الصبّان في تعليقه على هذا (قوله فتستحق ما له من عمل يفيـد أن جميع الأمثلـة الخمسـة تعمل قياسـاً ، وهو الأصـح) ·

فتبين بهذا أن الذي عناه الأئمـة هنا ،هو قياس عمل صيغ المبالغة الخمس ، كعمـل اسم الفاعل · وسكتوا عن قياس اشتقاقها · هذا والكوفيون على عدم اعمال صيـغ المبالغة وتأويل ما عمل منها على تقدير فعل ، خـلافا للبصرين · فقد أجمع هـؤلاء على اعمـال الصيغ الثلاث الأولى قياساً ، واختلفـوا في الصيغتين الأخيرتين · وأكثر المتأخرين مـن الأئمة على قياس اعمالها جميعاً ، كما ذهب اليـه سيبويه ·

واذا تجاوزنا الصيغ الخمس الى سواها فالاكثرون على أن اعمالها سماع· ف (فِعّيل) بكسر الاول وتشديد الثاني ، وهو من صيـغ المبالغة ، قال بعضهم بقياس اعماله ، وأنكره

كثيرون ، وحملوا ما عمل منه على السماع ٠قال الامام الصبان (١١٥/٣) : (في الفارض ما نصه : زاد ابن خروف اعمال فعّيل كزيد شرّيب" الخمرَ بالنصب ، فاجازه ايضا ابن ولاّد ، وحكاه أبو حيان) ٠ وأردف الصبّان قائلا (وشرّيب من المبالغة سماعا ..) أي أن اعمال شرّيب سماع لا قياس ، خلافا لما ذهب اليه في الصيغ الخمس المتقدّمة ٠

هذا عن قياس الاعمال ٠ أما عن قياس الاشتقاق فقد استنبط بعض الباحثين المحدثين من سكوت العلماء عن التصريح بقياس اشتقاق صيغ المبالغة ، الى أن صوغها سماع ٠ فقال الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه (جامع دروس اللغة العربية ـ ٨٦/١) : (مبالغة اسم الفاعل ألفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة ٠٠٠ ولها أحد عشر وزنا ٠٠ وأوزانها كلها سماعية فيحفظ ما ورد منها ولا يقاس عليه) ٠ وقال الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه (شذا العرف/٧٨) :(وقد تُحوّل صيغة فاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث الى أوزان خمسة مشهورة تسمى صيغ المبالغة ، وهي فعّال ومفعال وفعول وفعيل وفَعِل ٠٠ وقد سمعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة) ٠ فلم يشر الى قياس ٠

وقال الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه(القياس) : (ويقوم مقام اسم الفاعل فعّال ومفعال وفعول وفعيل وفَعِل ، وهذه المسمّاة عندهم بأمثلة المبالغة نحو نظار ومنحار وصبور وعليم وحذر) ، والمنحار كثير النحر ، وأردف(ومن علماء العربية من يذكرها ويضرب لها الأمثال ويبسط أو يوجز في الخلاف الجاري في اعمالها عمل اسم الفاعل ٠ ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة ٠ومنهم من يصرّح بصحة القياس في بناء فعّال خاصة ، كما في روح الشروح على المقصود ٠ووجه هذا المذهب أن صيغة فعّال وردت في مقدار من الكلم الفصيح يكفي لصحة القياس عليه) ٠ وهكذا أشار الى اهتمام العلماء باعمال الصيغ دون اشتقاقها ٠

☐ قياس الاعمال يقتضي قياس الاشتقاق :

والذي عندي أنه اذا أنعمنا النظر في كلام ابن مالك ، ألفينا انه يشير الى كثرة تحويل (فاعل) الى فعّال ومفعال وفعول ،من صيغ المبالغة ، وقد أوجب ذلك أن تنوب منابه في تأدية عمله عند ارادة التكثير ٠ فانظر الى قول الامام الأشموني (أي كثيرا ما يحوّل اسم الفاعل الى هذه الأمثلة بقصد المبالغة والتكثير) ٠ أفلا تستوجب كثرة التحويل هذه دعوى القياس في اشتقاق صيغ المبالغة ،كما استحقت قياس اعمالها !

قال الشيخ محمد الخضر حسين في مقال آخر له في مجلة المجمع القاهري (٥٤/٢) : **رجعنا الى كتب الصرف فوجدنا كثيرا منها لا يتعرض لصيغة فعّال من ناحية أنها قياسية أو سماعية ، ولا يزيد على ان يذكر انها صيغة تاتي بدلا من اسم الفاعل للدلالة على المبالغة في معنى الفعل ، ووجدنا طائفة يتعرضون لمجيء فعّال ومفعال وفعول بدلا من اسم الفاعل ويصفونه بالاكثر ، كما قال الاشموني في شرح الخلاصة) ٠** وأردف : (ووجدنا طائفة ثالثة تصرّح بأن الصيغ الخمس : فعّالا ومفعالا وفعولا وفعيلا وفَعِلا ، المأخوذة من فعل متعد ، قياسية ٠ قال الشيخ الدنوشري :ينظر هل التحويل الى الخَمسة المذكورة قياسي أو سماعي ، أو قياسي في الثلاثة الأولى: فعال ومفعال وفعول ، سماعي في الأخيرتين :

فعيل وفَعِل ، ثم قال : مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعد ثلاثي : نحو ضرب ، تقول : ضرّاب ومضراب وضروب وضريب وضرب) على ما جاء في حواشي ياسين على التصريح • فانت ترى أن الامام الدنوشري قد نبه على قياس الاشتقاق في صيغ المبالغة الخمس ، بل جعل ذلك مذهب البصريين •

قال الشيخ محمد الخضر حسين في التعليق على كلام الامام الدنوشري (**وهذا النص يدل على أن صوغ فعّال من الفعل المتعدي قياسي كسائر ابنية المبالغة**) • ولكن ما وجه قول الامام الدنوشري بقياس صوغ أبنية المبالغة الخمسة من كل فعل متعد ، بل ما وجه دعواه أن هذا هو مذهب البصريين ولم يصرح به أحد منهم ؟

لم يعرض الشيخ محمد الخضر حسين لهذا ، على حين أشار أن كتب الصرف لم تصرّح بمثل هذا القياس • فما توجيه قول الامام الدنوشري اذاً ؟

اقول ان البصريين قد قالوا بقياس اعمال صيغ المبالغة الخمس ، ومنهم من اقتصر على الثلاث الأولى منها • على أن أخذهم بالقياس في اعمال هذه الثلاث قد بُني على الكثرة في تحويل (فاعل) اليها ، واعمالها عمله • ولما ارتبط اعمالها بتحويلها ، فقد اصبح الحكم بالقياس في اعمالها صراحة ، مقتضيا الحكم بالقياس في تحويلها ضمنا • وكان هذا ما حمل الدنوشري على أن يقول (مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعد ثلاثي نحو ضرب ، تقول : ضرّاب ومضراب وضروب وضريب وضَرِب) •

ويسدد ماذهبنا اليه أنهم كلما قالوا بقياس اعمال طائفة من صيغ المبالغة ، مضوا في اشتقاق هذه الصيغ من فعل واحد • فانظر الى قول ابن الحاجب في الكافية (وما صيغ منه للمبالغة كضرّاب وضروب ومضراب ، وعليم وحَذِر) فقد قال ابن الحاجب بقياس اعمال الصيغ الثلاث الأولى ، ومضى في اشتقاقها من (ضرب) نفسه ، فقال (كضرّاب وضروب ومضراب) ، على حين ذهب الى اعمال صيغتي (فعيل وفَعِل) سماعا ، فاشتق كلاً منهما ، من فعل ، فقال (وعليم وحَذِر) • قال الرضي في شرح قول ابن الحاجب (٢/٢٠٢) : (أبنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة • وهذه الثلاثة مما حُوّل اليها أسماء الفاعلين من الثلاثي عند قصد المبالغة) • أفلا يعني ايراد الصيغ الثلاث من (ضرب) نفسه ، القول بقياس تحويل (ضارب) اليها ، أي اشتقاقها من (ضرب) ؟

وقد ذهب الشنتمري الى قياس اعمال الصيغ الخمس جميعا ، كما فعل سيبويه ، فقال : (لأنه ــ أي حَذِر ــ مُغَيَّر من بنائه للتكثير ، كما كان ضروب وضرّاب وغيرهما من الأمثلة) • فـ (الأمثلة) هنا هي (الصيغ) كما وردت في كلام الأشموني والصبان وسواهما • قال ابن هشام في شرح شذور الذهب (٣٩٢) : (الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل : أمثلة المبالغة ، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة محوّلة من صيغة فاعل بقصد افادة المبالغة والتكثير) • فقول الشنتمري (كما كان ضروب وضرّاب وغيرهما من الأمثلة) يعني (كما كان ضروب وضرّاب ومضراب وضريب وضَرِب) أي على وفق ما جاء في كلام الدنوشري •

☐ **اذا صح القياس في اعمال فعيل وفَعِل فلايصح القياس في اشتقاقهما :**

مر بنا أن أخذ الأئمة بالقياس في اعمال صيغ المبالغة الثلاث الأولى مرده الى كثرة تحويل (فاعل) اليهاواعمالها عمله ، وأن الكثرة في تحويلها اذا كان قد أتاح القياس في اعمالها فلا شك انه يأذن بالقياس في اشتقاقها أيضاً . على أن سيبويه ومن تبعه من البصريين قد قالوا بقياس اعمال (فَعِل وفعيل) من صيغ المبالغة ، على قلة ما حوّل من فاعل اليهما للمبالغة . وقد أصار هذا بعض البصريين الى أن يقولوا بالسماع في اعمالهما . واستشهد سيبويه بصحة اعمال (فَعِل) وقياسه بقول الشاعر :

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيَه من الاقدار

قال الامام الشنتمري (٥٨/١) :(الشاهد فيه نصب أمور بحَذِر لأنه تكثير حاذر . وحاذر يعمل عمل فعله المضارع فيجري حذر عند سيبويه مجراه في العمل لأنه عنده مُغيَّر من بنائه للتكثير، كما كان ضروب وضرّاب وغيرهما من الأمثلة) ، وأردف : (وقد خولف سيبويه في تعدّي فَعِل وفعيل لأنهما بناءان لما لا يتعدّى كبطر وأشر ، وكريم ولئيم . وسيبويه رحمه الله لا يراعي في موافقته بناء ما لا يتعدى ، اذا كان منقولا عن فاعل المتعدي للتكثير وهو القياس) .

فنحوى المسالة أن (حذراً) لو أتى من(لازم) لكان صفة مشبهة ، كما مثل الشنتمري لهذا بـ (بطِر وأشِر) . والأكثر في (فَعِل)أن يأتي من لازم ويكون صفة مشبهة . وكذا الأصل في (فَعيل) ، وقد مثل له الشنتمري بـ (كريم ولئيم) . لكن حذراً وقد عمل في المفعول قد أتى من متعد لايقاع الفعل على جهة التكثير . فهو محوّل اذاً من (حاذر) اسم الفاعل ، عامل عمله كضروب وضرّاب . ولا تمنع قلة اعمال (فَعِل وفعيل) من الحكم بقياس الاعمال فيهما لأنهما تفرعا في العمل على أصل ، وان ضاق مسراه . وسيبويه قد بنى على (شنوءة وشَنَئي) ولا مثيل له ،اجراء لـ (فَعولة) مجرى (فعيلة) لمشابهته اياها، فقال (حلوبة وحلبي وركوبه وركبي).قال ابن جني في الخصائص (ط ـ ١٩١٣ ـ ١٢١/١) : (وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله ، ولم يأت شيء ينقضه . فاذا قاس الانسان على جميع ماجاء ،وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام) .

وقد مثل النحاة لاعمال (فعيل) بـ(شبيه) . وهو في معنى (المشبه) . وقد جاء من فعل متعد هو (أشبه الشيءُ الشيءَ فهو مشبه" اياه) . فاذا أردت أن توقع به فعلا لارادة التكثير كان محولا من اسم الفاعل عاملا عمله . قال الشاعر :

فتاتان أما منهما فشبيهة هلالاً واخرى منهما تشبه البدرا

ومعناه هما فتاتان أما واحدة منهما فشبيهة هلالا فأعمل صيغة المبالغة وهو شبيهة اعمال اسم الفاعل (مشبهة) فنصب بها المفعول به وهو قوله (هلالا) . وقد مثلوا لاعمال (فعيل) بـ (أكيل) أيضاً . قال حاتم الطائي :

اذا ما صنعت الزاد فالتمسي له أكيلاً فاني لست آكله وحدي

واختلف النحاة في (أكيل) ، فمن قدّر في معناه المبالغة جعله محوّلا عن (أكل) · ومن رأى أنه (المؤاكل) اعتده صفة للثبوت على (فعيل) بمعنى مفاعل · وهكذا نذير بمعنى منذر · قال صاحب المغني (وأما قوله تعالى نذيراً للبشر ، فان كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل فعال لما يريد ، وان كان بمعنى الانذار فاللام مثلها في سقيا لزيد) ·

* * *

على أن هذا الذي اعتمده سيبويه في القول بقياس اعمال (فَعِل وفعيل) لا يقتضي القول بالقياس في اشتقاقهما · فالقياس في الاعمال انما بني على القليل لأنه أصل ، أما القياس في الاشتقاق فليس له ما يسنده من أصل أو كثرة · ذلك أن الأصل في الوصف اذا كان على (فَعِل) أن يشتق من فعل لازم على (فَعِلَ) بفتح فكسر ، فيكون صفة مشبهة على الثبوت · وقلما يكون صيغة مبالغة تشتق من متعد لارادة ايقاع الحدث على جهة التكثير · وكذلك (فعيل) فبابه اذا كان بمعنى الفاعل أن يكون صفة مشبهة تشتق من (فعُل) بالضم أو (فَعِل) بالكسر ، وهما لازمان · أو يكون بمعنى المفاعل كالجليس والأكيل والنديم بمعنى المجالس والمؤاكل والمنادم ، وهذه لا تعمل باتفاق · ويندر أن يأتي لايقاع الحدث من متعد على جهة التكثير ليعد صيغة مبالغة كعليم من عالم ، وكرحيم من راحم عند من رأى أنه للمبالغة كما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل (٦/٧١) وأبو البقاء في كلياته (٢/٣٧١) ، وقد ذهب هذا في موضع آخر الى أنه صفة مشبهة من رحُم بالضم ، معدولا به عن رحِم بالكسر · وقد قالوا بمبالغة نذير وسميع واليم وشبيه من منذر ومُسمع ومؤلم ومشبِه وهو نادر أيضا · ومن ثم كان القياس في اعمال (فَعِل وفعيل) لايقاع الحدث على جهة التكثير صيغتين للمبالغة لا يستدعي قياسا في اشتقاقهما ·

□ صيغة فعّال في المبالغة :

هذا واذا ثبت القول بالقياس في اشتقاق فعال وفعول ومفعال ، فان (فعّالا) هو أكثرها شيوعا · وقد جاء للمبالغة والكثرة ، كما جاء للصناعة والاحتراف والملازمة · والأصل أن يكون اشتقاق هذه الصيغ من المتعدي كما يكون من اللازم لأنها محولة من فاعل ، وفاعل يأتي من لازم ومتعد · وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره صوغ (فعّال) من كل ثلاثي متصرف طرداً لما سمع من ذلك · فقد جاء في مجلته (٢/٣٥): (يصاغ فعّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي) ، وهو رأي حسن · وقد ذكر الشيخ محمد الخضر حسين كثيراً مما جاء على (فعّال) من لازم كـ (الأفاك والأوّاب والبخّال والبسّام والتواب والتياه والثواب والحنان والحلاف والخناس والدراج والرقاص والرواغ والسباع والسجاح والسراج والكذاب والسياح والسقاط والشفاف والصخاب والصياح والضحاك والعوام والغواص والقوام والمزاح والمشاء والمكار والمياس والميال والنباح والنهاض والنوام والهطال والوثاب والوضاح والولاج والوقاع ...) ·

ومن هذا (نمّار وسمّاء) • قال الجوهري في الصحاح : (يقال ما كانت فتنة الا نمر فيها فلان ، أي نهض فيها ، وان فلانا لنمّار في الفتن ، اذا كان سماء فيها) • وفي الألفاظ الكتابية لابن السكيت نحو من ذلك(١٣٦) •

وقد جاء (صفاق وأفّاق) : والأول من(صفق) • قال صاحب المصباح (وصفقت له بالبيعة صفقا ضربت بيدي على يده •وكان العرب اذا وجب البيع ضرب أحدهما يده على يد صاحبه • ثم استعملت الصفقة فيالعقد) • والثاني من (أفق) • قال الجوهري: (ويقال أفق اذا ذهب في الأرض) • وفيالنهاية لابن الأثير (وفي حديث لقمان : صفّاق أفّاق ، هو الرجل الكثير الأسفاروالتصرّف في التجارات) •

□ **صيغة فعّال في الصناعة :**

وقد استعمل العرب صيغة (فعّال) فيقصد آخر يناسب المبالغة والكثرة ، وهو الصناعة والاحتراف وملازمة الشيء ، فقالوا(الجمّال والقصّاب والخراط والدلال والسياف والعطار والحداد) ونحو ذلك ، فماالذي قاله الأئمة في صوغه ؟

صرح كثير من الأئمة بقياس (فعّال)في هذا الباب ، وهو باب النسب الى الصناعة قال صاحب الهمع (١٩٨/٢) : (ومنهاالاغناء عن ياء النسب بصوغ فعّال من الحرفة كخباز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج وبزاز ،ويقال خياط ونجار ••) وقال (وقد يقوم فعّال مقام فاعل كنبال بمعنى نابل ، أي صاحب نبل • وقد يقوم فاعل مقام فعال كحائك في معنى حواك لأن الحياكة من الحرف •••)وأردف (وكل هذا موقوف على السماع ولا يقاس شيء منه وان كان قد كثر في كلامهم •قال سيبويه : فلا يقال لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيقدقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه) • واستدرك فقال (والمبرد يقيس باب فاعل وفعال لأنهفي كلامهم أكثر من أن يحصى) • ولم يستبعد ابن يعيش قياس (فعال) هذا ، فقال في شرح المفصل (وكثر فعال حتى لا يبعد دعوى القياس فيه ، وقل فاعل ، فلا يمكن دعوىالقياس فيه) •

وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرةبقياس (فعال) للصناعة فقال : (يصاغ فعال قياسا للدلالة على الاحتراف وملازمةالشيء • فاذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه ، كانت صيغة فعال للصانع ، وكانالنسب بالياء لغيره • فيقال زجّاج لصانع الزجاج ، وزجاجي لبائعه) •

وقد عاب الأستاذ أسعد خليل داغر علىالأب انستاس ماري الكرملي قوله(بياع سماد)، قال والصواب (بائع) • فاحتج الأب لورود(بياع) في مستدرك التاج ، وفي مقدمة الادب للزمخشري • واحتج الدكتور مصطفى جوادبالقياس فأحال داغرا على قول ابن عقيل (يصاغ للكثرة فعال ومفعال وفعول وفعيلوفعل ، فتعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل) ، كما جاء في كتاب أغلاط اللغويينالقدماء للأب الكرملي • فما الرأي في هذا ؟

صواب المسألة عندي أن (البياع)صيغة للاحتراف أو النسب الى الصناعة ، وقد استظهر الدكتور مصطفى حداد بقولابن عقيل في صيغ المبالغة لا في النسب • وليس

في قول ابن عقيل هنا ما يحتج به أصلا لأن كلامه على قياس الاعمال في صيغ المبالغة ، ولم يصرح بقياس الاشتقاق • ولو أخذ جواد بقول ابن عقيل في (فعال) الذي هو للنسب ، لجاز ذلك منه • قال ابن مالك :

ومع فاعل وفعّال فعِل في نسب أغنى عن اليا فقَبل
وغير ما استَلفتَه مقرراً على الذي يُنقل منه اقتصرا

فقال ابن عقيل : (باب ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره فهو من شواذ النسب التي تحفظ ولا قياس عليها) • وقال الأشموني : (يعني أن ما جاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ ، يحفظ ولا يقاس عليه) • وإذا كان فحوى ذلك أن ما جاء على فاعل وفعال وفَعِل ، قد جاء على ضابط وأنه مقبول ، وأن ما سواه مما لم يوقف فيه على ضابط فانه شاذ لا يقاس عليه • أقول ان هذا لا يعني أن ما جاء على هذه الصيغ مقيس بالضرورة ، لكن المبرد كما رأيت قد قال بقياس (فعال) على ما جاء في الهمع ، وأشار اليه الأشموني بقوله (والمبرد يقيس هذا) أي يقيس فعالا ، كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن كثرة فعال تؤذن بقياسه •

هذا وقد ذكر سيبويه والثعالبي (البياع) فيما جاء على (فعال) • قال سيبويه في الكتاب (٢/٢٦١) : (ومما تُمال ألفه قولهم كيال وبياع) • وجاء في فقه اللغة في فصل (أسماء فارسية منسية وعربيتها محكية مستعملة/٤٥٠) قول الثعالبي (المساح والبياع والدلال والصراف والبقال والجمال والقصاب والفصاد والخراط) • وذكر الأشموني (البياع) في كلامه فقال (قالوا لبياع العطر ولبياع البتوت وهي الأكسية عطار وعطري ، وبتّات وبتي) •

□ صيغة فعول في المبالغة :

أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس اشتقاق (فعول) للمبالغة من المتعدي واللازم حين الحاجة ، وهو رأي صائب • وقد تقدم أن من الأئمة البصريين من يقول بقياس اشتقاقه • ويؤيد قياس (فعول) ما جاء في التاج (والمقرب : النَّصور ، كصبور من الصبر للمبالغة ، المنيع •• قال شيخنا ، ولو قال الناصر البالغ المنعة كان أدل على المراد وأبعد عن الابهام، لأن بناء فعول من نصر، ولو كان مقيساً ، لكنه قليل الاستعمال ، ولا سيما في مقام التعريف لغيره) • فدل كلامه على أن صوغ (فعول) قياس ، على كل حال •

واذا كنا قد أبينا (فعيلا) للمبالغة من لازم ، فان مجيء (فعول) منه ، سائغ متقبل • وقد أحصى الأستاذ محمد شوقي أمين عضو مجمع اللغة العربية القاهري ، مما جاء على فعول وهو من اللازم ، مائة مثال أو يزيد ،كما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (لشهر نيسان ١٩٥٥ م) •

ولكن ما بال اسم المبالغة (فعول) هذا يتسع للازم ويضيق عنه اسم المبالغة (فعيل) فلا يأتي الا من متعد • أقول الأصل في (فعيل) أن يكون صفة مشبهة ، وهو مبني غالبا على

(فعُل) بالضم ، ولا يكون هذا الا لازماً ·فاذا خرج عن بابه الى المبالغة لايقاع الفعل على جهة التكثير فلا بد أن يبنى على غير اللازم ·

أما (فعول) فالأصل أن يكون لايقاع الفعل على جهة التكثير ، ولا يقتضي حاله هذا أن يختص بلازم أو متعد ، كما اقتضى حال (فعيل) في الأصل · ومن ثم اتسع لهما جميعاً وكثر ما جاء منه ، بل من هنا ضاق مسرى (فعيل) اذا كان للمبالغة فقل تحوله عن اسم الفاعل· وقد أحصى الدكتور ابراهيم أنيس عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة في معجم الفيروزابادي (٣٧٩) مثلا لفعول ، على حين لم يقع على أكثر من (١٤٧) مثالا ، من مفعال ، كما جاء في مجلة المجمع القاهري الثامنة عشرة ·

ومن نافلة القول أن يكون (فعول) للمبالغة سواء بُني على متعد أو لازم ، لكنه هل يحتمل أن يكون صفة مشبهة اذا كان من لازم ؟عندي أنه لا يتأتى هذا الا بشرط واحد · فقد جاء النص على أن (فعولا) ، من صيغ المبالغة ، وانه يستوي فيه التذكر والتانيث ما دام بمعنى الفاعل ، وانه لكذلك · فانت تقول رجل صبور وامرأة صبور ورجل غيور وامرأة غيور · فلا مساغ اذن لأن يكون صفة مشبهة ، لأن النص على أن الصفة المشبهة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث · لكنه اذا أتى من فعول ما انث بالتاء شذوذا قيل انه صفة مشبهة ·

هذا و (فعول) محمول على (الاسمية) لعدم بنائه على صيغة فعلية خاصة به · قال ابن سيده في المخصص (١٣٨/١٦) : (اعلم أن فعولا اذا كان بتاويل فاعل لم تدخله تاء التانيث اذا كان نعتاً لمؤنث · تقول امرأة ظلوم وغضوب وقتول · ومعناه امرأة ظالمة فصرف عن فاعلة الى ـ فعول ـ فلم تدخله هاء التانيث لأنها لم تبن على الفعل) وأردف (وذلك أن فاعلا مبني على ـ فعَل ـ ومُفعلا مبني على ـ أفعل ـ وفعيلا مبني على فعُل ، وفعلا مبني على فعِل · فلما لم يكن لفَعول فعل تدخله تاء التانيث تُبنى عليه ، لزمه التذكير لهذا المعنى · فاذا كان فعول بمعنى مفعول دخلته التاء ليفرقوا بين ماله الفعل وبين ما الفعل واقع عليه) ·

فالأصل في التاء الفارقة أن تدخل على الفعل· وتدخل اسم الفاعل والمفعول لمشابهتهما الفعل لفظاً ومعنى · وحملت الصفة المشبهة على اسم الفاعل والمفعول لمشابهتها اياهما · وفحوى كلام ابن سيده أن ما كان من الصفات بتاويل (فاعل) لحقته التاء اذا بني على فعل يختص به غالبا ، كما اختص (فاعل) بفعَل، ومُفعل بأفعل ، وفعيل بفعُل ، وفعِل بفعِل، وفعال بما بني عليه (فاعل) ·

أما (فعول) فلم يختص بفعل يغلب عليه بناؤه ، لتدخله التاء كما تدخل الفعل الذي بني عليه · والواقع أنه قد سمع (فعول) مبنيا على فعَل وفعِل لازمين ومتعدّين وعلى فعُل ولا يكون الا لازماً · أما فاعل فقد ذهب الجمهور الى أن بناءه من الأصل على (فعَل) لازما ومتعديا ، و (فعِل) متعديا ·

فقد قال العرب (فعول) من فعُل كنزور من نزر اذا قل فقيل امرأة نزور قليلة اللبن ، ولم يسمع نازر لأن فاعلا لا يبنى على فعُل ·

وقيل كسول من كسِل ، وحصور من حصِر ورؤوم من رئم وفروق من فرق ولم يُسمع في معناها (فاعل) لأن فاعلا لا يُبنى عندَ الجمهور على فعِل لازماً • وقد أدى هذا الى كثرة (فعول) في المبالغة • قال الدكتور ابراهيم أنيس عضو المجمع اللغة العربية بالقاهرة في مجلة المجمع (٨٢/١٨) : (والذي يبعث على الحيرة هو التسوية بين هاتين الصيغتين : فعول ومفعال ، في فكرة القياسية ، رغم أن ما ورد من أمثلة فعول في المعاجم العربية يكاد يبلغ ثلاثة أمثال ما ورد فيها من صيغة مفعال • ففي احصاء سريع من قاموس الفيروزابادي تبين لنا أن عدد أمثلة فعول ـ ٣٧٩ ـ على حين أن عدد أمثلة مفعال ـ ١٤٧ ـ) • فاذا كانت فعول للمفعول ألحقت بها التاء فرقاً بينها وبين ما هو للفاعل.

□ **عدو على صيغة فعول :**

هذا وقد جاء في التنزيل (ان هذا عدو"لك ولزوجك ـ طه/١١٧) فما القول في (عدو) هذا ؟ بحث صاحب المغني (عدوا)في الآية ، كما بحث (أكيلا) في قول الشاعر :

اذا ما صنعتِ الزاد فالتمسي له أكيلاً فاني لست آكله وحدي

قال ابن هشام (١٧٧/١) : (وفيه نظر لأن عدواً وأكيلا ، وان كانا بمعنى معاد ومؤاكل ، لا ينصبان المفعول ، لأنهما موضوعان للثبوت وليسا مجاريين للفعل في التحرك والسكون ، ولا محولان عما هو مجار له • لأن التحويل انما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة) وأردف (وانما اللام في البيت للتعليل وهي متعلقة بالتمسي ، وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو ، وهي للاختصاص) •

يريد صاحب المغني أن ينفي عن (عدو)و (اكيل) صيغة المبالغة في الآية والبيت ، وهو يرى أن العدو والأكيل بمعنى المعادي والمؤاكل • وما جاء بمعنى مفاعل كجليس ونديم وسمير لا يعمل باتفاق • ومن ثم لم تكن اللام في العبارتين للتقوية • وانما هي في (عدو لك) للاختصاص ، وفي (فالتمسي له أكيلا) للتعليل •

وعلق الشيخ محمد الأمير على كلام ابن هشام فلم ير بأساً في أن يكون (عدو) في الآية ، و (أكيل) في البيت ، للمبالغة ، بل رأى أن المعنى يؤيد هذا ، وخالفه فيه الشمني. وعندي أن المعول الأول في الحكم ها هنا ، على الدلالة • فأقرب شيء يمكن أن يرد اليه (عدو) هو عَدا عَداءً • والعَداء هو الظلم كما جاء في الأفعال لابن القوطية ، لكنه هو العداوة أيضاً • قال الجوهري في الصحاح (العادي : العدوّ) • فاذا كان (عدو) مبنياً على (عدا) اللازم ، فينبغي أن يكون صيغة مبالغة من لازم محولا من (عادٍ) ، هذا هو الأصل • قال ابن السكيت (فعول اذا كان في تأويل فاعل كان مؤنثه بغير هاء نحو رجل صبور وامرأة صبور) • الا أن يكون (عدوّ)هذا مؤنثه (عدوة) فيكون صفة مشبهة • قال ابن السكيت (الا حرفاً واحداً جاء نادراً قالوا هذه عدوة الله) • ومعنى هذا أن الأصل في (فعول) أن يكون صيغة مبالغة يستوي فيه التذكير والتأنيث ، فاذا أنث كان شاذاً • ولا يعني شذوذه هذا اقترانه بتاء التأنيث فحسب ، وانما يعني الى ذلك صيرورته صفة مشبهة • ولم أر من صرح بهذا ، غير أنه جاء في المصباح قول للأزهري (اذا أريد الصفة

قيل عدوة) • وقد يتسمح الأئمة حيناً فيقحمون (فعولا) في الصفات المشبهة • فقد اعتد ابن الحاجب في الشافية (فعولا) زنة من زنات الصفات المشبهة ، ومثل له بـ (غيور) من غار يغير لازما على فَعِلَ بالكسر ، ووقور من وقُر يَوقُر لازما على فَعُلَ بالضم ، ولم يعرض الرضيّ في شرحه لهذين المثالين (١/١٤٣ ـ ١٤٨) • وقد حكى الشيخ مصطفى الغلاييني (غيوراً) صفة مشبهة في كتابه جامع دروس اللغة العربية ، كما جاء محمد أحمد المكاوي الأستاذ بكلية الدراسات العربية بجامعة القاهرة في كتابه التطبيقات العربية بـ (وقور) صفة مشبهة • والذي يفهم من كلام الأئمة أن (فعولا) كغيور ووقور صيغة مبالغة لا صفة مشبهة ، ولو التبس ما بُني من (فعول) من الفعل اللازم بالصفة المشبهة لتقارب دلالتيهما فصيغة المبالغة تدل على التكثير والصفة المشبهة تدل على الثبوت • اذ كيف يتفق أن يكون الأصل في الصفات المشبهة أن تدخلها التاء الفارقة ، وأن يكون الأصل في (فعول) بمعنى الفاعل ألا تدخله هذه التاء ، ثم يكون فعول صفة مشبهة • وليس هذا حسب ، بل كل ما ذكروه مما دخلته التاء من فعول هو (عدو) • اذ جاء في كلام الصفدي على لامية العجم (٢/٢٧٦) : (لم يأت فعول بهاء الا في عدوة) • واذا كان قد شذ من الصفة المشبهة صفات استوى فيها التذكير والتأنيث فقد جاء هذا من (فعيل) بمعنى الفاعل ، وهو أصل في الصفة المشبهة كبعيد وقريب وصديق وكفيل •

ففعول اذن صيغة مبالغة لا صفة مشبهة • وهو محمول على الاسمية لا على الوصفية، فجمعه جمع الأسماء لا جمع الصفات ،ويستوي فيه التذكير والتأنيث خلافا للصفات المشبهة • ولو قالت العرب (غيورة ووقورة) لاختلف الحال • قال سيبويه (٢/٢٠٨) : (وأما ما كان فعولا فانه يكسر على فعُل عند جمع المؤنث أو جمع المذكر ٠٠ وأما ما كان وصفا للمؤنث فانهم قد يجمعونه على فعائل ٠٠ وكما كسروا الأسماء وذلك قدوم وقدائم وقدام) وأضاف : (وليس شيء من هذا وان عنيت به الآدميين يجمع بالواو والنون ، كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء ، لأنه ليس فيه علامة التأنيث ، لأنه مذكر الأصل) • وقال في موضع آخر (٢/٢٠٩) : (كما كسر فعول على فعُل فوافق الأسماء) • وقال الرضي في شرح الشافية (٢/١٣٣) : (وحق باب عدو أن يجمع بالواو والنون ، لكنه استعمل استعمال الأسماء فكسر تكسيرها) • واذا حققنا في جمع (عدو) الفيناه يجمع جمع الصفات فيكون هذا جمع (عدو) الذي يؤنث بالتاء لأنه صفة مشبهة • ويجمع جمع الأسماء فيكون هذا جمع (عدو) اسم المبالغة الذي يستوي فيه التذكير والتأنيث • أما جمع الصفات فهو (الأعداء) • وجمع (أفعال) هذا يجمع عليه الاسم ولكن يجمع عليه الصفة أيضا • فقد جاء في الهمع (٢/١٧٤) : (أفعال يطرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل ٠٠٠ والوصف كجلف وأجلاف وحر وأحرار ٠٠ وكذا غير الثلاثي كشريف وأشراف) • فكأنهم حملوا الصفة من فعول وهو (عدو) الذي يؤنث ،على الصفة من فعيل كشريف فقالوا (أعداء) كما قالوا (أشراف) ، وكثيراً ما حمل فعول على فعيل •

أما جمع الأسماء فهو (العدى) بكسر العين وضمها • وهو جمع للأسماء دون الصفات • فقد جاء في المصباح ان فِعلا اوفُعلا ليس جمعا للصفات وانما هو جمع

للأسماء ، قال : (لأن باب عنب مختص بالأسماء ولم يات منه في الصفات الا قوم عدى، وضم العين لغة فيه) وعدوّ هذا الذي يجمع على عِدى هو اسم مبالغة ولو عد وصفا ٠

أما قولهم (العُداة) فهو جمع (عاد)كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز ٠ وأما الأعادي فهو جمع الجمع ، ولو التبس أمر هذه الجموع في كثير من نصوص المعجمات والأمهات اللغوية ٠ هذا ويحمل (عدو) الصفة المشبهة على لازم ، والذي هو اسم مبالغة على (متعد) ٠ قال القرطبي في قوله تعالى(اهبطوا بعضكم لبعض عدو ـ البقرة/٣٦): (والعدو خلاف الصديق ، وهو من عدا اذا ظلم ٠ وذئب عَدَوان يعدو على الناس) فبناء من لازم ٠ وقال (وقيل هو مأخوذ من المجاوزة من قولك لا يعدوك هذا الأمر أي لا يتجاوزك ٠٠) فبناء من متعد ٠ ونحو من ذلك ما جاء في البحر المحيط لأبي حيان ٠

□ صيغة مِفعال في المبالغة :

اذا كان الأئمة قد ساووا بين مفعال وفعّال وفعول في قياس الاعمال ، فلا شك أن فعالا وفعولا أثبت في دعوى القياس من(مفعال) ٠ فقد صح أن ما جاء من (فعول) من أمثلة المبالغة يكاد يبلغ ثلاثة أمثال ما ورد منها على صيغة (مفعال) ٠

ومفعال هذا محمول على الاسمية كفعول، اذ يستوي فيه التذكير والتأنيث خلافا لـ (فعال) ٠ قال ابن سيده في المخصص(١٣٥/١٦) : (اعلم أن مفعالا يكون نعتا للمؤنث بغير هاء ، لأنه انعدل من النعوت انعدالا أشد من انعدال صبور وشكور ، وما أشبههما من المصروف عن جهته ، لأنه شبّه بالمصادر لزيادة هذه الميم فيه ، ولأنه مبني على غير فعل ويجمع على مفاعيل ولايجمع المذكر بالواو والنون ولا المؤنث بالألف والتاء الا قليلا) ٠

ويأتي ابن سيده بأمثلة من (مفعال)فيقول : (فمن ذلك قولهم امرأة مبساق اذا وقع اللبن في ثديها ، وكذلك الناقة ٠ والشاة مذكار ومئناث اذا كان من عادتها أن تلد الاناث والذكور ومحماق اذا ولدت الحمقى ،ومكياس تلد الأكياس) ٠ والأكياس جمع كيّس على زنة جيد ، وهو الفطن الظريف الحسن الفهم ٠ وأردف (ومنجاب تلد النجباء ٠٠ ومتئام اذا كان من عادتها أن تلد اثنين اثنين ٠٠٠ وامرأة مبهاج غلبت عليها البهجة ، ومفناج من الفنج ٠٠ ومعطار متعطرة ٠٠ ومعطاء من العطية ، ومهداء من الهدية ، ومكسال من الكسل ، وكذلك الذكر ٠٠) ٠

وثمة منعاس من النعاس ٠٠ ومهراس كثيرة الأكل ، ونخلة مبكار تبكر بالحمل ومئخار خلاف ذلك ٠ وأرض مبكار ومراح ومنبات كثيرة الانبات ، ومعشاب كثيرة العشب ٠ وسحابة مغزار كمدرار ٠

هذا وقد رد ابن سيده مجيء (مفعال)للمؤنث والمذكر الى أنه شبه بالمصادر لزيادة الميم فيه ٠ وقال سيبويه انه جمع جمع الأسماء كما جمع فعول لأنهما تشابها في استواء التذكير والتأنيث فيهما ٠ فقد جاء في الكتاب(٢٠٩/٢) : (وأما ما كان مفعالا فانه يكسر على مثال مفاعيل كالأسماء وذلك لأنه شبه بفعول ، حيث كان المذكر والمؤنث فيه سواء)٠

وجاء ابن طلحة في كلامه على تفاوت الدلالة في صيغ المبالغة ، برأي جدير بالنظر . فقد ذكر السيوطي في الهمع (٩٧/٢) :(وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضا ، ففعول لمن كثر منه الفعل ، وفعال لمن صارله كالصناعة ، ومفعال لمن صار له كالآلة ، وفعيل لمن صار له كالطبيعة ، وفعِل لمن صارله كالعادة) . فاذا صح هذا كان فعال في المبالغة فرعا على فعال في الاحتراف ، فدخلت تاء التانيث في الفرع حملا على الأصل . وكان أصل (مفعال) للمبالغة مفعالا للآلة ، فامتنع تانيث الأول حملا على أصله أيضا . أما فعيل وفعِل فهما في الأصل صفتان مشبهتان استعيرتا للمبالغة فعوملتا في التذكير والتانيث معاملة الصفة المشبهة . أما (فعول) فهو أصل في المبالغة لمن يكثر منه الفعل . وقد عدل به عن فاعل لكنه لم يطرد اشتقاقه في بناء من أبنية الفعل كما اطرد اسم الفاعل والصفة المشبهة ، فخالفهما وحمل على الاسم فاستوى فيه التذكير والتانيث .

فاستبان بهذا أن العرب قد جعلت (مفعالا) اسماً للآلة ، فأطلقت (المحراك) مثلا على العود الذي تتحرك به النار ، و (المجداف والمجذاف) بالدال والذال ، على الخشبة الطويلة يسير بها الملاح قاربه ، ثم استعارت هذه الصيغة لمن كان عمله أو صفته كالآلة كثرة واستمراراً . قال صاحب الكليات أبو البقاء (٣٩٨) : (مفعال لمن اعتاد الفعل حتى صار له كالآلة ، وهذا الوزن يأتي لاسم الفاعل لغرض التكثير والمبالغة كالمفضال) .

ونحو ذلك (مِفعَل) بكسر الأول ، فهو في الأصل لـ (اسم الآلة) ثم استعمل للمبالغة أيضاً . قال زاهر الَتيمي :

ومِحَشّ حرب مُقدم متعرّض للمـــوت غـير معـرّد حيّـاد

قال المرزوقي في شرح الحماسة (يقال حششت النار اذا جمعت الحطب اليها وهجتها، كانه جعله آلة في حش نار الحرب ، لأن المفعَل للآلات) . وقال في قول الشاعر (مِسعر لحروب ..) (المسعر الذي كأنه آلة في ايقاد الحرب) . وقد قالوا : امرأة مغشم ورَجل مغشم للذي لا يثنيه شيء عما يريد لشجاعته ، وامرأة مِكر ملازمة للخصومة .

☐ صيغة فُعله للمبالغة :

فُعله بضم ففتح تأتي للفاعل وتكون للمبالغة وتصاغ من لازم ومتعد بل تبنى حيناً على غير فعل . قال ابن السكيت في اصلاح المنطق (١٧٦) : (اعلم أن ما جاء على فُعله بضم الفاء وفتح العين من النعوت ، فهو في تاويل فاعل ، وما جاء على فُعلة ساكنة العين فهو في معنى مفعول به) . وقال ابن سيده في المخصص (١٧١/١٦) : فُعَلَة مما يجري على الفعل أو يفارقه) . ومما جاء على فُعَلَة : رجل نكحة كثير النكاح ، وعُرقة كثير العرق ، ومسكة بخيل ، ونتفة للذي ينتف من العلم شيئاً ولا يستقصيه ، وحولة محتال ، وخُدعة كثير الخداع ، وخرجة ولَجه أي متصرف ، وهُزأة يهزأ بالناس وسخرة بهم وضحكة يضحك بهم ، وهُمزة لمزة يهمز الناس ويلمزهم أي يعيبهم ، وخذلة يخذلهم وكذبة يكذبهم ، وصُرعة شديد الصراع ، وضجعة قعدة نومة كثير الاضطجاع والقعود والنوم ،

خامل ، وتكاة كثير الاتكاء ولعبة كثير اللعب،وهزرة كثير الكلام ، وأمنة يثق بكل أحد ٠ وامرأة طُلعة كثيرة التطلع ، وأكلة شربة كثيرالأكل والشرب وسؤلة كثير السؤال ٠

وعقد الأستاذ عطية الصوالحي عضومجمع اللغة العربية بالقاهرة فصلا حول (فُعلة) تقدم به الى مؤتمر المجمع في دورتهالرابعة والثلاثين ، تضمن اقتراحاً باطراد صوغ (فعلة) بضم الفاء وفتح العين للدلالةعلى الكثرة ، وقد خلصت لجنة الأصول من بحثها الى أنه (يجوز أن يصاغ من الفعلالثلاثي القابل للمبالغة صيغة على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين كضحكة وصفا للمذكروالمؤنث للدلالة على التكثير والمبالغة ٠ واذا أدى الصوغ من المعتل اللام الى لبس ، وجبالتصحيح ، فيقال سُعية من سعى ، ودُعوة من دعا) ٠

ومعنى قوله (واذا أدى الصوغ من الفعل٠٠) أن فُعلَة من سعى (سُعية) قبل الاعلال ٠ على أن من حق الياء فيه أن تُعلفتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصبح اللفظ (سُعاة) ، فيقع اللبس بين فُعلةالمصوغ من سعى وهو (سُعاة) وبين جمع (ساع) وهو سُعاة أيضاً ٠ ولذا يُستغنى عنالاعلال ويبقى النعت على (سُعية) بالياء المفتوحة دون اعلال دفعاً للبس ، وكذلك الأمرفي (دُعوة) ٠

☐ صيغة فِعّيل للمبالغة :

أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس (فعيل) بكسر الأول وتشديد الثاني ، ولم يقل بهذا أحد من القدماء ٠ بل حذّربعضهم من قياسه ٠ فقد جاء في المزهر للسيوطي (٩٦/٢) : (قال ابن دريد فيالجمهرة جاء من الأول : رجل سِكير دائم السكر ، وخمِّير مدمن على الخمر ، وفسيقفاسق ، وخبِّيث من الخبث ، وحدِّيث حسن الحديث ، وزاد الفارابي في ديوان الأدب :شريب المولع بالشراب ، وخريب الدليل ، وصميت دائم الصمت ٠٠) ، وأردف : (قالابن دريد في الجمهرة بعد سرده هذه الألفاظ : اعلم أنه ليس لمولد أن يبني فعيلا الا ما بنتهالعرب وتكلمت به ٠ ولو أجيز لقلِب أكثر الكلام ، فلا تلتفت الى ما جاء على فعيل مما لم تسمعه الا أن يجيء فيه شعر فصيح) ٠ وقد جاء ذلك في الجمهرة لابن دريد (٣٧٥/٣)في باب ما جاء على فعيل ٠ أقول اذا كثر مجيء (فعّيل) للمبالغة وكان أصلا في هذا المعنى ،فأي بأس بأن نأخذ بقياسه ٠ قال الدكتور ابراهيم أنيس في مجلة المجمع القاهري(٨٥/١٨) : (وقد أمكن لنا في احصاء سريع أن نجمع من معجم لسان العرب ومحيطالفيروزابادي نحو ـ ٧١ ـ مثالا ، رويت عن العرب القدماء هي صدّيق وصريع وشريبوقليب ٠٠) ٠ أما تحذير ابن دريد من الأخذ فيه بالقياس فقد يُرى دليلاً على كثرة ماجاءمنه واجتراء بعضهم على الأخذ فيه بالقياس والا فما وجه تحذيره هذا لو كانت الأمثلة من(فعيل) نادرة في الأصل لا تؤذن بدعوى القياس فيه ، ولا تُغري أحداً بالصوغ على مثاله ٠

وقد جاء في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة (في اللغة ألفاظ على صيغة فعيل من

مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالةعلى المبالغة ، وكثرتها تسمح بقياسيتها · ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعلالثلاثي لازماً ومتعدياً ، لفظ على صيغة فعيل بكسر الفاء وتشديد العين لافادة المبالغة)(مجلة المجمع القاهري للدورة ـ ٣٣) ·

و (فعيل) أصل في هذا الباب ، فمعظمما جاء منه ، انما هو للمبالغة · وجاءت على هذه الزنة أسماء قليلة · قال الدكتور ابراهيمأنيس بعد أن عدد (٧١) مثالا من (فعيل) وقع عليها في معجم اللسان والفيروزابادي ـ وكلهاتفيد المبالغة في الفعل ـ (وورد أيضاً فياللسان والمحيط نحو ـ ٢٠ ـ مثالا من هذه الصيغةتعبر عن أسماء الأشياء · ولعلها كانت في وقت من الأوقات صفات) · من ذلك (القليب)اسم للذئب ، وكانه سمي بذلك لتقلبه وخداعه · ففي الجمهرة (وقليب من أسماءالذئب لغة يمانية) · وكذلك (العرّيس)فهو اسم لموضع الأسد الذي يعتاده ، وهو من عرّس بالشيء اذا لزمه · وعرّس القوم نزلوا من السفر للاستراحة · ومن ذلك (سجين) فيقوله تعالى (ان كتاب الفجّار لفي سجّين ـ المطففين/٧) ، فقد جاء في اللسان (قيلان كتابهم في حبس لخساسة منزلتهم عند الله عز وجل) ، وجاء فيه : (هو فِعيل من السجنكأنه يُثبت من وقع به فلا يبرح مكانه) ·

هذا وفعيل أصل في المبالغة ، ولم يذكرفيما استوى تذكيره وتانيثه ، فهو كالصفة المشبهة تلحقه التاء ويجمع جمع تصحيح · قالسيبويه (٢٠٩/٢) : (وأما الفعيل فنحو شريب وفسيق ، تقول شريبون وفسيقون) ·

* * *

هذا ما رأينا تفصيله وبسط القول فيهحول القياس عامة ، وقياس الاشتقاق في صيغ المبالغة خاصة ·.ونرجو الا نكون قدأسهبنا الا فيما مست الحاجة الى الاسهاب فيه ، تبييناً لما استقر في هذا الباب من ضوابطكان لا بد في الكشف عنها وانقياد ما تصعّب منها ، من تقصي القول واستيفاء الشاهدواقامة الدليل ، بما لا يخرج الفصل عن غرضه · ومن الله العون ·

صلاح الدين الزعبلاوي

□ ■ □